

اسم المقال: تأثير قانون الامتثال الضريبي الأمريكي (FTCA) على حماية السرية المصرفية

اسم الكاتب: تركي مصلح مصلحة

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/index.php/library/8387>

تاريخ الاسترداد: 2026/05/10 18:37 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت. لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

مجلة جامعة الشارقة

مجلة علمية محكمة

للعلوم
القانونية



المجلد 17، العدد 1
شوال 1441 هـ / يونيو 2020م

التقديم الدولي المعياري للدوريات 2616-6526

تأثير قانون الامتثال الضريبي الأمريكي (FTCA) على حماية السرية المصرفية

تركي مصلح مصالحة

برنامج القانون - كلية البريمي الجامعية

البريمي - عمان

تاريخ القبول: 2017-12-19

تاريخ الاستلام: 2017-08-22

ملخص البحث:

أدت إعادة هيكلة النظام المالي العالمي الناتج عن انفتاح الأسواق المالية وتشعبها، إلى تغيير العلاقات الدولية، خصوصاً المصرفية والمالية بسبب زيادة التحويلات المالية العابرة للدول، مما أدى إلى رفع درجة المخاطر الناتجة عن الجرائم المالية كالتهرب من الضرائب، وتبييض الأموال وتمويل الإرهاب، وبرزت الحاجة إلى إيجاد معايير جديدة وآليات للتعاون الدولي لمكافحةها، وإيجاد أطر أكثر فعالية للتعاون بين الجهات كافة، وتمثل ذلك في ظهور المعاهدات الدولية لتبادل المعلومات بين الدول وتشريعات الامتثال الضريبي، وتضييق الخناق على السرية المصرفية، لمنعها من أن تكون غطاء أو عقبة أمام شفافية المعلومات، وممارسة ضغوط على الدول وأنظمتها المالية غير المتعاونة لإجبارها على الامتثال.

ومن أمثلة نظم الامتثال الضريبي الـ «FATCA» الصادر في آذار/مارس (2010م) عن وزارة الخزانة الولايات المتحدة الأميركية، لتُلزم جميع مصارف العالم ودوله بتطبيقه تحت طائلة العقوبات الأميركية، والذي أصبح ساريًا اعتبارًا من بداية تموز/يوليو (2014م).

الكلمات الدالة: السرية المصرفية، غسيل الأموال، التهرب الضريبي، تشريعات الامتثال الضريبي.

المقدمة:

تعدُّ متحصلات الضرائب مصدرًا مهمًّا من مصادر الدخل القومي للدولة، ورغم ذلك يجب عدم المبالغة في فرضها على المواطنين دون مبرر بما يتقل كاهلهم بأعباء لا يتحملونها، ويدفع بالكثير منهم إلى التهرب من دفعها عن طريق إخفاء بعض الإيرادات، أو المبالغة في التكاليف لخصمها من حقيقة الدخل القومي، أو بأية طريقة أخرى تحقق هذه الغاية⁽¹⁾.

وعلى مدى سنوات طوال حاولت الولايات المتحدة الأمريكية الحد من عمليات التهرب من ضريبة الدخل من قبل من يحملون جنسيتها والمقيمين في الخارج، الذين يعتمدون تجنب دفع المستحقات الضريبية على دخولهم إلى الحكومة الفيدرالية بصورة غير قانونية، من خلال فتح حسابات في دول تحافظ على السرية المصرفية لعملائها مثل سويسرا، أو اللجوء إلى فتح حسابات في مؤسسات مالية أو بلدان لا تفرض ضرائب على الدخل، أو ما يسمى بجنة الضرائب (Tax heaven)، وجنة الضرائب هي دولة لا تفرض ضرائب على الإطلاق أو تفرض ضرائب منخفضة للغاية على الدخل، والتي تنشأ لتلبي الطلب العالمي على تجنب دفع الضرائب للسلطات المالية في دول الأصل، وهذا بالتأكيد يؤثر على الموازنة المالية العامة للدول التي يتبعونها⁽²⁾.

إن ضريبة الدخل في الولايات المتحدة الأمريكية لا تتبع مكان توليد الدخل، لكن تتبع الجنسية بشكل أساسي؛ لذلك يلتزم كل من يحمل الجنسية الأمريكية بتقديم جميع البيانات عن دخله من مصادره المختلفة، داخل وخارج الولايات المتحدة الأمريكية، لإدارة الضرائب الأمريكية من أجل تحديد حصته من الضريبة.

ومع اتساع حجم الدين العام وتزايد عجز الميزانية الولايات المتحدة الأمريكية، بدأت تظهر خطورة تأثيرات جريمة التهرب الضريبي في المالية العامة للولايات المتحدة الأمريكية، وقد حاولت الإدارة الأمريكية هباءً تتبّع دخول الأمريكيين في الخارج؛ إذ تنتشر المصارف التي تلتزم بأقصى درجات السرية حول حسابات عملائها لديها، على النحو الذي يجعل عملية تعقب دخول الأمريكيين في الخارج أمرًا مكلفًا للغاية ومرهقًا؛ لأن تكلفة ذلك سوف تكون أضعاف ما ستحصله منهم من ضرائب، ولانتشار الواسع في العالم للمراكز المالية التي تلتزم بأقصى درجات السرية المصرفية.

(1) د. حمدي عبد العظيم، غسيل الأموال في مصر والعالم، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، مصر، 1997م، ص13.

(2) محمد إبراهيم السقا، قانون الالتزام الضريبي (الفاكتا) نهاية السرية المصرفية في العالم، مقال منشور على موقع أخبار العربية، بتاريخ 26/7/2014م، على صفحة الويب:

<http://www.alarabiya.net/ar/aswaq/2014/07/25>

أهمية الدراسة:

تعتبر السرية المصرفية سمة من سمات العمل المصرفي، الذي يؤمن على أسرار عملائه؛ لأن العلاقة التي تربط العميل مع المصرف تقوم على الثقة التي عمادها كتمان البنك لأسرار المالية لعملائه، في حين قد تعارض السرية المصرفية عمليات مكافحة التهرب الضريب، وذلك بعدم المساعدة على الكشف عن الأموال المهربة.

وتأتي أهمية هذه الدراسة في زمن تعالت فيه الأصوات تنادي بإلغاء السرية المصرفية، معتبرة بأن السرية المصرفية هي السبب الرئيس الذي يقف وراء جريمة التهرب الضريبي؛ لذا كان لا بد من دراسة فلسفة السرية المصرفية للوقوف على مدى صحة تلك النداءات؛ إذ إن لكن تشريع فلسفة خاصة به تدعو المشرع إلى تقنين أحكامه، يمكن من خلال فهمها بيان مدى أهمية ذلك التشريع ومدى الحاجة إلى إلغائه أو الإبقاء عليه حسب الظروف.

إشكالية الدراسة:

إن موضوع السرية المصرفية بشكل عام من الموضوعات الجديدة بالدراسة، فهي من ناحية ترتبط بالمصلحة الخاصة المتمثلة بحق الفرد في خصوصيته المالية، كما تتعلق بالمصلحة العامة للدولة وحمايتها للائتمان المصرفي. ولقد عالجت هذه الدراسة في جانبها الآخر قانون الامتثال الضريبي الأمريكي من حيث الأشخاص الخاضعين لهذا القانون، ومدى إلزامية المؤسسات المالية الأجنبية بتطبيقه، وما هي العقوبات التي تنتظر تلك المؤسسات الأجنبية حال تراخيها في تطبيق أحكامه. وهل يشكل هذا القانون خرقاً حال قيام الدول لتطبيق أحكامها على أراضيها خرقاً لسيادتها.

منهجية الدراسة وخطتها:

يعتمد الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وستعتمد الدراسة على العديد من المصادر العامة والمتخصصة، ولم تغفل الدراسة الرجوع إلى العديد من المواقع الإلكترونية المتخصصة بحسبانها مصدراً ثرياً بأحدث الاتجاهات سواء التشريعية أو القضائية أو الفقهية.

وعلى ذلك سنتناول هذه الدراسة من خلال التقسيم التالي:

المبحث الأول: ماهية السرية المصرفية.

المطلب الأول: الطبيعة القانونية للأسرار المصرفية.

المطلب الثاني: أهمية الالتزام بالسر المصرفي.

المبحث الثاني: إفشاء السر المصرفي للجهات الضريبية.

المطلب الأول: ماهية قانون الامتثال الضريبي الأمريكي.

المطلب الثاني: تهديد قانون الامتثال الضريبي للسرية المصرفية.

المبحث الأول: ماهية السرية المصرفية وطبيعتها القانونية

إن طبيعة بعض المهن تتطلب الإطلاع على أسرار المتعاملين مع أصحاب تلك المهن، مما يتطلب فرض التزام عليهم بعدم إفشاء تلك الأسرار، ومن الأمثلة على ذلك علاقة المحامي بموكله، والطبيب بمرضه، والبنك بعميله.

لذلك تعتبر قاعدة الالتزام بحفظ السر المصرفي قاعدة أساسية وحجر الزاوية في الحياة المصرفية والتي تشكل أساس الثقة التي يستلزمها الائتمان، والتي لا يمكن أن تسود إلا في إطار كامل من الكتمان؛ فالثقة إذن هي أقوى رباط يجمع المصرف بعميله بل هي أساس العلاقة بينهما، لذلك لا يمكن تصور قطاع مصرفي سليم في أي بلد إلا بأجواء من الثقة تسود حوله. وتبرز أهمية التزام المصارف بواجب كتمان هذه الأسرار المصرفية لما يترتب على إفشائها من أضرار قد تصيب العميل ذاته⁽¹⁾.

ولما كانت فكرة المحافظة على الأسرار المصرفية تشكل دعامة رئيسة من دعائم المهنة المصرفية التي تتعلق بكرامتها وتفرضها قدسيته، فقد أضحت جل التشريعات تعتنق مبدأ التزام المصرف بالمحافظة على أسرار زبائنها باعتبارها من القواعد ذات الصلة الوطيدة بعمل البنوك. وإذا كان هذا الواجب يكتسي في بدايته طابعاً أخلاقياً إلا أنه أصبح بمرور الوقت التزاماً قانونياً يحظى بحماية خاصة تحقيقاً لمصلحة الفرد من جهة والمصلحة العامة من جهة أخرى⁽²⁾.

(1) د. دانا حمه باقي عبد القادر، السرية المصرفية في إطار تشريعات غسيل الأموال - دراسة تحليلية مقارنة، دار الكتب القانونية، مصر، 2013م، ص 13.

(2) قضت المحكمة العليا في إنجلترا بأن الالتزام بالسرية المصرفية هو التزام قانوني نتيجة للعقد الذي ينظم العلاقة بين العميل والمصرف، بل إن المحكمة ذكرت صراحة أن التزام البنك قانوني وتعاقدي وليس مجرد التزام أخلاقي أو أدبي، وعليه فإن إخلال المصرف بهذا الالتزام القانوني التعاقدي يمنح للعميل الحق في المطالبة بالتعويض عن جميع الأضرار التي لحقت به. د. عبد القادر ورسمه غالب، قوانين السرية المصرفية ضد غسيل الأموال، مقالة منشورة في مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 78، حزيران، 2007، قضايا قانونية ومصرفية.

والسر لغةً: هو ما يكتمه الانسان في نفسه ويخفيه عن الآخرين، وجمعه أسرار (1)، فهو كل خبر يقتصر العلم به على عدد محدود من الأشخاص، وهو كل معلومة مقرر لها أن تكون مكتومة، وهو أيضًا ما يفضي به الشخص لآخر مستأمنًا إياه عدم إفشائه لذلك قيل «كل سر عدا اثنين منتشر» (2). والأصل اللاتيني للسر مشتق من (Sécrets) وهي صفة تحمل معنى الخفاء (3)، وإن كلمة (secret) (4) في اللغة الإنكليزية والتي تعني السر مشتقة من كلمة (Sacred) والتي تعني مقدس؛ حيث اقترن السر في بداية الأمر بصفة التقديس (5).

وتجدر الإشارة إلى أنه لا بد من التفريق بين السر وواجب حفظه ذلك أن السر معلومة ينبغي أن تكون معلومة مكتومة لدى أمين السر فهو بذلك كل ما يصل إليه من معلومات خلال ممارسته لمهنته، أما الالتزام بحفظه وعدم الإفشاء به فإنه يرد على السر بتكوينه السابق وبمعنى آخر السر هو محل لواجب عدم الإفشاء أو هو ذلك الالتزام الذي يفرض على الأمين ضرورة كتمان المعلومات الخاصة بهذا السر (6).

وفي مجال المصارف تعتبر السرية المصرفية جزءاً من السرية المهنية، وعلى ذلك فإن مفهوم السر بشكل عام يطبق على السر المصرفي إلى حد بعيد، فالبنك يطلع بحكم مهنته على أمور الناس الخاصة مما يفرض عليه الالتزام بكتمتها.

(1) ابن منظور، لسان العرب، المجلد الرابع، دار صادر، بيروت، لعام 1992م، ص 356.

(2) عادل جبيري محمد حبيب، مدى المسؤولية المدنية عن الاخلال بالالتزام بالسرية المهنية أو الوظيفي، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، لعام 2003م، ص 16.

(3) Arguelles, Alexander, English French Spanish German Dictionary. (Librairie Du Liban) Publishers, 2006, P489

(4) The word secrecy could be used as either an adjective or a noun. The noun «secrecy» is borrowed from the Latin word «secretus», which itself is a perfect participle of the verb «secernere», meaning to sort out or to separate. Secrecy is defined as: a) the trait of keeping things secret .

*See: Lasserre Capdeville, Jérôme, «Le Secret bancaire – étude de droit comparé (France, Suisse, Luxembourg) », Presse universitaires d'Aix-Marseille, 2006 ,p.22 - 23.

(5) حسين النوري، سر المهنة المصرفي في القانون المصري والقانون المقارن، مكتبة عين شمس، القاهرة، لعام 1974م، ص8.

(6) د. محمود صالح العادلي، الحماية الجنائية للالتزام المحامي بالمحافظة على أسرار موكله، الطبعة الأولى دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2003، ص73.

لذلك اتجه جانب من الفقه⁽¹⁾ إلى تعريف السرية المصرفية بأنها «التزام المصرف ومدرائه وموظفيه وبعض الأشخاص الآخرين بالمحافظة على أسرار عملائهم وعدم الإفشاء بها للغير باعتبار المصرف مؤتمناً عليها بحكم مهنته خاصة وأن علاقة المصرف مع عملائه تقوم على الثقة التي يكون عمادها كتمان المصرف لأسرار عملائه المالية. فيما يتعلق بجميع الأعمال أو الشؤون الشخصية لعملاء المصرف.

ونرى بدورنا أن السرية المصرفية هي ما لا يعتبر معروفاً أو شائعاً للكافة أو يكون من شأن الإطلاع عليه إعطاء خبر للمطلع أو تأكيد لم يكن لديه من قبل وعليه نرى أنه لا يعتبر الأمر سراً واجب الكتمان إذا وصل للبنك عرضاً؛ إذ الالتزام بواجب الكتمان -برأينا- لا يقوم إلا بالنسبة إلى الوقائع التي يعهد بها العميل إلى مُودع السر -البنك- بموجب عقد بين مُودع السر والمؤتمن عليه، يقبل بمقتضاه المصرف تلقي أسرار الزبون وحفظها مصونة لديه، ويطلب من مُودعها، إما صراحة أو ضمناً، ألا يُفشيها أو يُذيعها أو يَنشرها.

نخلص مما تقدم إلى أن السرية المصرفية هي ذلك الالتزام الملقى على عاتق المصارف، ومستخدميها، وأجهزتها، وجميع الأشخاص المرتبطين بها بعلاقات معينة، بواجب الكتمان على كل المعلومات الاقتصادية والشخصية، المتعلقة بعملائها، التي وصلت إلى علم البنك في معرض هذه الوظيفة، أو إبان ممارستهم لمهنته، مع التسليم بوجود قرينة على حفظ التكتّم لمصلحة هؤلاء الزبائن⁽²⁾.

وسنقسم هذا المبحث إلى مطلبين نتحدث من خلالهما عن تعريف الطبيعة القانونية للأسرار المصرفية في (مطلب أول) ومن ثم نتناول أهمية الالتزام بالسر المصرفي وذلك في (مطلب ثان).

المطلب الأول: الطبيعة القانونية للأسرار المصرفية.

يشمل السر المصرفي المعلومات والبيانات الخاصة بحسابات وخزائن الزبائن وأماناتهم وودائعهم في المصارف، وكذلك المعاملات المتعلقة بها، وذلك بغض النظر عن الكيفية أو الوسيلة التي وصلت بها هذه البيانات أو المعلومات إلى المصرف؛ إذ تشمل السرية جميع المعلومات والبيانات سواء حصل عليها هذا المصرف من الغير، أو كان العميل قد قدمها

(1) أشار إلى هذا التعريف: د. سعيد عبداللطيف حسن، الحماية الجنائية للسرية المصرفية، بدون طبعة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2004، ص 20.

(2) د. نعيم مغيب، السرية المصرفية - دراسة في القانون المقارن بلجيكا، فرنسا، اللوكسمبورغ، سويسرا ولبنان، لبنان، 1996م، ص 11.

إلى المصرف⁽¹⁾، أو قام المصرف بإعدادها. وعلى ذلك يشمل السر المصرفي الأوراق التي تقدم بها العميل عند فتح الحساب أو تأجير الخزينة أو الوديعة أو إيداع الأمانة أو التي يقدمها إليه بعد ذلك طالما تتعلق بهذه العمليات المصرفية.

ولقد نظمت المادة (72) من قانون البنوك الأردني [رقم 28 لسنة 2000م] السرية المصرفية بقولها: ((على البنك مراعاة السرية التامة لجميع حسابات العملاء وودائعهم وأماناتهم وخزائنتهم لديه ويحظر إعطاء أي بيانات عنها بطريق مباشر أو غير مباشر إلا بموافقة خطية من صاحب الحساب أو الوديعة أو الأمانة أو الخزينة أو من أحد ورثته أو بقرار من جهة قضائية مختصة في خصومة قضائية قائمة أو بسبب إحدى الحالات المسموح بها بمقتضى أحكام هذا القانون، ويظل الحظر قائماً حتى ولو انتهت العلاقة بين العميل والبنك لأي سبب من الأسباب)).

كما تضمنت المادة (26) من قانون المعاملات الالكترونية الأردني [رقم 85 لسنة 2001] اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتقديم خدمات مأمونة للعملاء والحفاظ على السرية المصرفية.

ولما حاول الفقه البحث عن الطبيعة القانونية لالتزام المصرف بالمحافظة على الأسرار المهنية فقد تردد بين نظرية السر المصرفي المطلق (الفرع الأول)، ونظرية السر المصرفي النسبي (الفرع الثاني).

الفرع الأول: نظرية السر المصرفي المطلق

وفقاً لهذا الاتجاه يعتبر السر المصرفي من متعلقات النظام العام فهو إذاً سرٌّ مطلق، ولا يخضع لأي استثناء؛ ذلك لأن المشرع هو الذي يحدد القواعد التي تتضمن احترامه، ومن أنصار هذه النظرية الفقيه شارل ميتو (Charles Muteau)⁽²⁾.

ويرى أنصار هذه النظرية أن الممارسة السليمة للمهنة المصرفية توفر الثقة، فالالتزام المطلق بالسر المصرفي تبرره ضرورة حماية ثقة العميل بالبنك، نظراً للدور الاجتماعي الذي يؤديه المصرف أثناء ممارسته المنتظمة لبعض الخدمات. وعلى هذا الأساس لا يمكن لموظف البنك الإخلال بهذا الالتزام تحت أي ظرف من الظروف؛ لأن القاعدة الذهبية هي «الصمت المطلق والفم المغلق»⁽³⁾.

(1) د. سميحة القبليوي، الأسس القانونية لعمليات البنوك، مكتبة جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، 1992م، ص224.

(2) Bruno py, Secret professionnel, Broché, Editions L'Harmattan (2 mai 2005), P.34.

(3) عادل جبيري محمد حبيب، المرجع السابق، ص 31.

نتائج الأخذ بهذا الاتجاه:

1. اتساع المجال الموضوعي للسر المصرفي: إن الأخذ بهذا الاتجاه يجعل السر المصرفي لا يقتصر على الالتزام الكتمان المعلومات التي يدلي الزبون بنفسه لدى البنك، بل يشمل كل ما يصل إلى علم البنك بحكم مهنته وبغض النظر إذا كان الزبون قد طلب من البنك كتمانها أم لا (1).
2. اتساع النطاق الشخصي للسر المصرفي: تتسع دائرة الأشخاص الملزمين بكتمان السر المصرفي بحيث يشمل أرباب المهنة المصرفية ومساعدتهم، والموظفين والمستخدمين مهما كانت رتبتهم ووظيفتهم، وكل من اطلع على المعلومات المصرفية بحكم مهنته كالمستشارين القانونيين والمحاسبين، أعضاء مجلس الإدارة والمراقبة (2).
3. اتساع النطاق المكاني للسر المصرفي: ذهب أنصار هذا الاتجاه إلى امتداد قيد المصرف بهذا الالتزام إلى ما بعد انتهاء العلاقة التي تربطه بالعميل، وبالتالي يمنع على المصرف التمسك بانتهاء العلاقة أو العقد الذي يربطه بالزبون ليتحلل من هذا الالتزام (3).

الفرع الثاني: نظرية السر المصرفي النسبي

ظهرت هذه النظرية إلى العلن في أواخر القرن التاسع عشر؛ إذ يرى أنصارها أنه قد ترد عدة استثناءات على مبدأ الالتزام بالسر المصرفي، وبهذا يمكن إفشاء السر الذي تلتزم به المصارف كلما دعت إلى ذلك مصلحة عامة أو خاصة أولى بالرعاية من تلك التي تقرر من أجلها واجب الكتمان.

وفي هذا يذكر الفقيه (Faure) أن وجود السر بصفة عامة هو مصلحة الاجتماعية تتطلبه تارة وترفعه تارة أخرى، كما أن الواجبات اللازمة للممارسة الجماعية لبعض المهن تؤدي إلى فكرة السر النسبي، فالصفة النسبية للسر المصرفي تجعل من هذه المصلحة العامة عاملاً للحد من قوته، وبهذا يسمح القانون لبعض السلطات المالية والإدارية بالاطلاع

- (1) د. علي جمال الدين عوض، عمليات البنوك من الوجهة القانونية في القانون التجاري الجديد وتشريعات العربية، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الرابعة، 2000م، ص 197.
- (2) أنطوان ناشف خليل الهندي، العمليات المصرفية والسوق المالية، الجزء الأول، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 1998م، ص 107.
- (3) نادر عبد العزيز شافي، جريمة تبييض الأموال، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، الطبعة الثانية، 2005م، ص 288.

على بعض المعلومات المحمية أساساً تحت غطاء السرية⁽¹⁾.

أسانيد المؤيدين لهذه النظرية:

1. يراعي هذا الاتجاه إرادة صاحب السر ويسمح له بالإفشاء متى اقتضت مصلحته ذلك، على خلاف الاتجاه السابق الذي جعل الالتزام بالسر المصرفي التزاماً مطلقاً، مما قد يضر بمصلحة العميل، إذا اقتضت هذه الأخيرة أن يفشي المصرف بما انتمن عليه من وقائع.

2. إن هذه النظرية تسمح بالتوفيق بين المصلحة الاجتماعية الأسمى والحماية القانونية للسر المصرفي، ولا تتحقق هذه النتيجة إلا بالسماح إمكانية رفع هذا السر كلما اقتضت الضرورة لذلك.

لقد أخذ بهذا الاتجاه معظم المشرعين الذين لا تتضمن تشريعاتهم نظام قانوني مستقلاً بالسر المصرفي، وبذلك يبقى السر المصرفي خاضعاً للنظرية العامة لسر المهنة مع استقلاله بقواعد معينة تتناسب مع طبيعته المالية، ومن بين التشريعات التي أخذت بهذا الاتجاه أمريكا، وبريطانيا، وفرنسا، والكويت، وما يؤكد ذلك فحوى المادة (81) من قانون التحصيل الضريبي الفرنسي [رقم 81 لعام 1981م]. التي ألزمت المصارف بضرورة تقديم معلومات عن حسابات زبائنهما، كما تنص المادة (511) من قانون النقد والمالية الفرنسي لسنة [2015] على عدم التمسك بالسر المصرفي أمام اللجنة المصرفية لبنك فرنسا المركزي والسلطة القضائية إذا تصرفت في إطار قانون الإجراءات الجزائية، وقد سمح القانون رقم (776/08) الصادر في (4/8/2008م) المتعلق بتطوير الاقتصاد للمصارف بإفشاء البيانات الخاصة بالعميل دون موافقة لوكالات التصنيف الائتماني⁽²⁾، أو للأشخاص المحددين الذين

(1) Ferjault Elodie: Secret professionnel et blanchiment de capitaux, mémoire de magistrature, université panthéon Assas, mai 2002, p.12.

(2) تقدم وكالات التصنيف الائتماني رأي استشاري لمؤسسة متخصصة أو محل متخصص حول الملاءة الائتمانية العامة للمنشأة أو شركات التجارية، أي مدى قدرتها الوفاء بالتزاماتها المالية، والملاءة الائتمانية لإصدار نوع معين من السندات ودرجة المخاطر المالية التي تواجهها أو أي التزامات مالية أخرى، وبعد التصنيف من قبل شركات التصنيف العالمية بمثابة الهوية للمصارف والمؤسسات المالية أمام العالم ومقياس لمعرفة الأوضاع المالية لأي مؤسسة أو منشأة تجارية، وعند تقييم وكالات التصنيف فإنها تأخذ في الاعتبار معايير مثل الناتج المحلي الإجمالي للفرد، التخلف عن السداد، الاستقرار السياسي، التضخم.

لمزيد من المعلومات راجع: نادية بلورغي، تداعيات أزمة منطقة اليورو على الشراكة الأوروبية متوسطة، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر - بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2013 - 2014م، ص68.

تتفاوض معهم حول عمليات معينة وللغير أيضاً بشرط الموافقة الصريحة للعميل⁽¹⁾.

نتائج الأخذ بنظرية السر المصرفي النسبي:

1. عدم الاحتجاج بالسر البنكي على العميل: يحق للعميل وفقاً لهذا الاتجاه أن يأذن للمصرف الإدلاء بالسر، كما يحق له الاطلاع على جميع عناصر بياناته طالما أن الالتزام بحفظ السر المصرفي تقرر لمصلحته⁽²⁾.

2. رفع السر البنكي بأمر القانون: رفع واجب كتمان السر المصرفي في الحالات المستثناة التي نص عليها المشرع والتي تعتبر في الوقت ذاته أسباب الإباحة تنتفي بوجودها مسؤولية المصرف في حالة الإفشاء⁽³⁾.

المطلب الثاني: أهمية الالتزام بالسر المصرفي:

تفرض العولمة الاقتصادية على الدول السير والاندماج في تياراتها، لكن الأمر ليس بتلك السهولة إذ يتطلب تواجد اقتصاد قوي من الناحية المالية وسياسة مصرفية مدعومة بمؤسسات مالية قادرة على منح الثقة لعملائها، وذات ركائز وأسس متينة من أجل مواجهة التحديات المفروضة التي يشهدها العالم. فمنذ نشأت المصارف دأبت على كتمان نشاطها، وخاصة إذا ما تعلق الأمر بالأسرار المعهودة إليها من عملائها احتراماً للثقة المتبادلة. إن الالتزام الذي يقع على كاهل المصرف بكتمان المعلومات والبيانات والأعمال التي اتصلت بعلمه بمناسبة مباشرة نشاطه المصرفي يقابله حق للعميل في حفظ أسرارها، ومثل هذا الالتزام يعطي المصرف الحق أو بالأحرى يوجب على المصرف أن يتمسك بالسر في مقابل أي محاولة تهدف لكشفه وذلك حتى لا يخل بالتزامه⁽⁴⁾.

إلا أن التمسك بالسر قد يكون متعارضاً مع مصالح أخرى عامة أو خاصة، فتمسي هناك محاولات من جانب بعض السلطات العامة أو الأشخاص الخاصة وبوسائل متعددة للإفصاح عن تفاصيل العملية المصرفية من أجل المطالبة بحقوقهم، مما يدفعنا لدراسة الآراء المعارضة للالتزام بالسر المصرفي (الفرع الأول)، غير أن البعض الآخر ينادي

(1) Frédéric Lacroix: Réforme du secret bancaire, revue banque, n°706, octobre 2008, p58.

(2) أحمد كامل سلامة، الحماية الجنائية للأسرار المهنية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1988م، ص 285
(3) د. علي جمال الدين عوض، المرجع السابق، ص 1188.

(4) David BLACHE, Le droit bancaire des États-Unis: Le modèle pour l'Europe bancaire, Paris, Édition Revue Banque, 2006, p. 50

بالحفاظ على السر المصرفي (الفرع الثاني).

الفرع الأول: الرأي المعارض للالتزام بالسر المصرفي:

يُعد المال من العناصر الأساسية في دورة حياة الاقتصادية المعاصرة وأحد مقوماته في بناء النظام الاجتماعي والسياسي في الدولة، ومع التطور الاقتصادي ظهرت أنماط جديدة من سلوك الأفراد تأثرت به حياتهم، حيث أصبح هاجس الحصول على المال وتحقيق الربح الشغل الشاغل لهم، دونما أدنى شعور منهم بضرورة تحمل الضريبة⁽¹⁾ المستحقة عليهم للدولة والتي من خلال مجموعها منهم تستطيع الدولة تحقيق أهدافها العامة؛ لذلك يجد هؤلاء الأفراد في نظام سرية المصرفية الملاذ الآمن لهم من الضرائب المستحقة عليهم، بل تكاد تكون الوسيلة المثلى لرسم ملامح التهرب الضريبي.

وبالرجوع للتعليمات التنفيذية [رقم 1 لعام 2015م] من أجل اقتطاع ضريبة الدخل وفقاً لأحكام قانون ضريبة الدخل [رقم 34 لعام 2014م] نجد أن المشرع الأردني قد حدد المطارح الضريبية ونسبة الاقتطاع الضريبي بما يخص البنوك والشركات المالية، وضريبة الدخل لغير المقيم على أراضي المملكة⁽²⁾.

وقد يسعى المكلف الضريبي بتخفيف عبء الضريبة من خلال التهرب من دفع الضريبة، وتسمى هذه الظاهرة بالتهرب الضريبي (l'évasion fiscale) الذي يعرف بالمفهوم

(1) تعرف الضريبة بأنها: فريضة مالية يلتزم الفرد بأدائها للسلطة العامة جبراً دون مقابل، مساهمةً منه في تحمل الأعباء والتكاليف العامة، فهي فريضة مالية تضامنية، تقطعها الدولة بصورة نهائية ومباشرة وتستخدمها كوسيلة لتحقيق أهدافها العام. د. رشيد الدقر، المالية العامة، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 1962م، ص 36.

(2) المادة (9) من التعليمات التنفيذية: ((أ- يتوجب على البنوك والشركات المالية في المملكة أن تقطع ما نسبته (5%) من مقدار فوائد الودائع والعمولات وأرباح الودائع المشاركة في استثمار البنوك والشركات المالية التي لا تتعاطى بالفائدة المدفوعة لأي شخص وتوريد المبالغ المقطوعة إلى الدائرة وفق النموذج المعتمد خلال ثلاثين يوماً من تاريخ دفعها. ب- يستثنى من أحكام الاقتطاع الواردة في الفقرة (أ) من هذه المادة ما يلي: 1 - فوائد وأرباح الودائع والعمولات المتحققة للبنوك لدى البنوك الأخرى. 2 - الجهات المعفى دخلها من الضريبة بموجب أحكام القانون فيما يتعلق بالدخل المعفى فقط. 3 - أي جهة أخرى يوافق عليها الوزير بتنسيب من المدير. ج- تعتبر المبالغ المقطوعة على النحو الوارد في هذه المادة: 1 - ضريبة قطعية بالنسبة للشخص الاعتباري غير المقيم والشخص الطبيعي سواء أكان مقيماً أم غير مقيم. 2 - دفعة على حساب الضريبة بالنسبة للشخص الاعتباري المقيم)).

أما بالنسبة لضريبة الدخل لغير المقيم، المادة (10) من التعليمات التنفيذية تنص على: ((أ- مع مراعاة أحكام المادة (9) من هذه التعليمات يتوجب على كل شخص يدفع دخلاً غير معفى من الضريبة لشخص غير مقيم مباشرة أو بالواسطة أن يقطع ما نسبته (10%) من مقداره وتوريد المبالغ المقطوعة إلى الدائرة وفق النموذج المعتمد خلال ثلاثين يوماً من تاريخ دفعها أو استحقاقها أيهما أسبق. ب- تعتبر المبالغ المقطوعة على النحو الوارد في هذه المادة ضريبة قطعية)).

العام تخلص المكلف بالضريبة من دفع الضريبة المتوجبة عليه كلياً أو جزئياً، ويعرفه آخرون بأنه محاولة الممول التخلص من الضريبة وعدم الالتزام بأدائها⁽¹⁾.

ويجب الفصل بين مفهومين: التهرب والغش الضريبي من خلال تعريفهما ومعرفة ما يربطهما وما يفرق بينهما من خصائص. فقد عرف (Andrée Barilari) الغش على أنه: الامتناع أو الخفض بطريقة غير شرعية عن دفع الضرائب المستحقة، ونماذجه متنوعة جداً مثل: تضخيم النفقات، الأخطاء الإدارية في التصريحات، وخفض الإيرادات⁽²⁾.

أما التهرب الضريبي فقد عرفه (J.C Martinez)⁽³⁾ بأنه: فن تفادي الوقوع في مجال جاذبية القانون الضريبي، أي أن المكلف الضريبي يستعمل حيل تجنبه دفع بعض الضرائب من دون المساس بالقانون من خلال ثغرات الموجودة في التشريع الضريبي، حيث تلجأ بعض الشركات في محاولتها للتهرب من دفع ضريبة ضخمة تجزئة الشركة الأم إلى شركات فرعية مستقلة قانونياً بترخيص من القانون التجاري.

للتمييز بين التهرب الضريبي والغش الضريبي من خلال دراسة النقاط التالية:

• التهرب الضريبي يستعمل المكلف الضريبي طرق مشروعة لتجنب تحقق العبء الضريبي⁽⁴⁾، فالمكلف الضريبي في هذا الفرض يمارس حقاً من حقوقه القانونية والاقتصادية ليحقق هدفاً مشروعاً بالنسبة له، وبالتالي فلا يوقع عليه أي جزاء أو عقوبة، فالتهرب الضريبي إذاً يتوفر فيه العنصر المعنوي (سوء النية) دون العنصر المادي (الحيل التدلّيسية).

• أما الغش الضريبي فهو سلوك المكلف الضريبي سبل غير مشروعة ليتجنب أو يسقط العبء الضريبي باستخدام أساليب التدليس والاحتيال، فالغش الضريبي بهذه الصورة يتوفر فيه العنصر المعنوي والعنصر المادي، ولذلك يتعين عدم الخلط بين التهرب الضريبي والغش الضريبي، فالأول يمثل العام والثاني الخاص، فالغش الضريبي يمثل حالة خاصة من حالة التهرب الضريبي عن طريق انتهاك

(1) د. مهدي عبد القادر، الآليات القانونية لمكافحة التهرب الضريبي الدولي، دفاتر سياسة والقانون، العدد الثاني عشر، الجزائر، 2015م، ص 3.

(2) Karyotis .D :la notion financière ; un nouvelle approche du risque, la revue banque editeur,1995, p. 92

(3) Jean Claude Martinez, La Fraude Fiscale (Paris, 1984), p. 13

(4) ليندة فرموش، جريمة التهرب الضريبي في التشريع الجزائري، مذكرة لنيل درجة الماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2013 - 2014م، ص 52.

القانون⁽¹⁾.

إذا التهرب الضريبي الداخلي يكون بمخالفة القانون الضريبي، في حين يكون الغش الضريبي على المستوى الدولي بتهرب من الضريبة في البلد التي تحققت فيه أرباح ونقل هذه الأخيرة إلى دولة أخرى يتمتع نظامها الضريبي ببعض المرونة⁽²⁾.

ويكون التهرب الضريبي الدولي في شكل تجنب الخضوع للضريبة في دولة ذات ضريبة مرتفعة وتاديتها في دولة أخرى ذات ضريبة منخفضة، وهذا ما يطلق عليه بالتهرب الضريبي الدولي المشروع، ويتم عادة باستغلال التسهيلات والإعفاءات التي تمنحها بعض الدول أو المناطق التي يطلق عليها بالجنات الضريبية (LES PARADIS FISCAUX)⁽³⁾، أو الملاذات الضريبية، أو يسميها البعض بالنظم الجبائية.

ويعتبر مصطلح الجنة الضريبية أكثر استخداماً من قبل المتخصصين في مجال مصلحة الضرائب، أما الدول فتستبدل في نصوصها القانونية هذا المصطلح بعبارة النظام الجبائي التفصيلي⁽⁴⁾ (LES REGIMES FISCAUX PRIVILEGIES)، كما هو الحال بالنسبة للقانون العام للضرائب الفرنسي حيث أكدت المادة (228) منه على اعتبار كل شخص يعتبر خاضعاً لنظام جبائي تفضيلي إذا كان ذلك الشخص لا يخضع للضريبة على الدخل أو الثروة، أو أن يخضع للضريبة على الدخل أو الثروة بمبلغ أقل من نصف المبلغ الواجب دفعه في فرنسا ولو كان مقيماً به⁽⁵⁾.

ولقد رفضت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بعض الممارسات التي تقوم بها الجنات الضريبية وخاصة إخفاءها للمعلومات المصرفية والضريبية حول المتعاملين الاقتصاديين

- (1) سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2008م، ص 209.
- (2) جمال فوزي شمس، ظاهرة التهرب الضريبي مكافحتها ودور الشرطة في ملاحقتها، منشورات جامعة عين شمس، القاهرة مصر، 1982م، ص 63.
- (3) يعود مصطلح جنة الضريبة للإنجليزي (TAX HAVEN) ويقصد بها الدول أو الأقاليم التي تنعدم فيها معدلات الضريبة، أو تنخفض إلى معدلات أقل بكثير من المعدلات المعمول بها في بقية دول العالم. انظر بهذا الصدد: إيمان بوقروة، كيفية تفادي الازدواج الضريبي الدولي في إطار الاتفاقيات الجبائية الدولية (دراسة حالة الاتفاقية الجبائية الجزائرية الفرنسية)، مذكرة ماجستير في المالية، جامعة سكيكدة، الجزائر، 2010 - 2009م، ص 29.
- (4) زهرة حبو، التهرب الضريبي الدولي، مقال منشور في مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد الأول، سوريا، 2011م، ص 424 - 425.
- (5) Bernard Castagnède, Précité de fiscalité internationale, 2ème édition, opu, Paris, 2006.p.112.

الدوليين التابعين لها -أي غياب الشفافية في المعاملات المالية-، وعدم الإداء بالمعلومات للدول التي هي في حاجة لمثل هذه المعلومات. وهو ما يظهر واضحاً من خلال تجنب الجنات الضريبية إبرام اتفاقيات التعاون الإداري الضريبي الدولي من أجل تبادل البيانات والمعلومات الضريبية، واعتبرت المنظمة أن كل إقليم يقوم بمثل هذه الممارسات يعتبر جنّة ضريبية غير متعاونة، كما تستند إلى أربعة معايير لتحديدّها وهي (1):

- إذا كانت الضرائب منخفضة أو غير موجودة.
- غياب الشفافية في النظام الجبائي.
- غياب تبادل المعلومات والبيانات الضريبية مع دول أخرى.
- العمل على جذب الشركات التجارية التي تمارس أنشطة وهمية.

إن التهرب الضريبي ليس مبرراً كافياً لإلغاء السرية المصرفية وذلك للأسباب الآتية:

1. إن المصارف ليست الجهة الوحيدة التي تساعد على التهرب الضريبي، فهناك كثير من الوسائل التي يلجأ إليها المكلف الضريبي لارتكاب هذه الجريمة.
2. على الرغم من أن رفع السرية المصرفية قد يؤدي إلى زيادة العائدات الضريبية، إلا أن ذلك لا يتناسب مع الضرر الناجم من تهريب رؤوس الأموال إلى الخارج الناتج عن فقدان الثقة بالمصارف الوطنية مما يؤدي إلى الإحجام عن الادخار وإلى تدني السيولة في المصارف وإلى تقليص إمكانيات القروض المصرفية وإلى الركود والتراجع أمام العمليات المصرفية.
3. إن معظم الدول التي أخذت بالسرية المصرفية قد سمحت في تشريعاتها للإدارة الضريبية بالاطلاع على الحسابات المصرفية كاستثناء من تلك السرية.

الفرع الثاني: الرأي المؤيد للالتزام بالسرية المصرفية:

تتمتع السرية المصرفية بمزايا عدة تبرر الإبقاء عليها وتتمثل أهمها بحماية الخصوصية الشخصية للعميل (أولاً) وحماية المصرف (ثانياً) وحماية المصالح الاقتصادية للدولة (ثالثاً) فضلاً عن حماية رؤوس الأموال الأجنبية ذات المصدر المشروع (رابعاً)، ولنمضِ قدماً في شرح ما أسلفناه:

(1) OCDE, la concurrence fiscale dommageable: un problème mondial, édition Ocde, Paris, France, 2000, p 25.

أولاً- حماية المصلحة الخاصة:

إن لكل شخص الحق في حماية حياته الخاصة، وهذا ما نص عليه الإعلان العالمي لحقوق الانسان المادة (12)⁽¹⁾، وكذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (المادة 17)⁽²⁾، كما أكدت جميع الدساتير، ومنها دستور المملكة الأردنية الهاشمية في المادة (2) من دستور عام (2011م) بأن حياة المواطنين الخاصة محجوبة عن العلنية، ومصونة من تدخل الغير واستطلاعهم، ويشمل ذلك كل أوجه حياته الخاصة كأسلوب معيشته وأموره العائلية والصحية والعاطفية فضلاً عن شؤونه المالية والاقتصادية كعاملاته المصرفية وغيرها⁽³⁾، يُعبر عنه بحق الانسان في حياته الخاصة والذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالحقوق الشخصية للإنسان.

وبالنظر لازدياد الدور الذي يقوم به المصارف في دعم المشاريع الاقتصادية وإيجاد الائتمان وتوزيعه، فقد استطاعت تلك المصارف من جمع وحفظ العديد من المعلومات والبيانات عن عملائها وخاصة البيانات الائتمانية أو الشخصية⁽⁴⁾، ومن ثم فإن الاخلال بالتزام الكتمان من شأنه أن يؤدي إلى الإضرار بصاحب السر.

وتبرز أهمية السرية المصرفية بشكل واضح فيما لو كان العميل تاجرًا؛ إذ إن من مصلحة الأخيرة أن تبقى حساباته المصرفية بمنأى عن علم منافسيه، وذلك خشية من استغلالهم لفترات الأزمات المالية التي يمر بها التاجر استغلالاً غير مشروع، فيعمدون إلى شراء ديون مترتبة عليه أو مطالبته بديونهم من أجل الحجز على أمواله وتشيديد الخناق عليه، عليهم يوقعوه بالإفلاس، وإزالته عن طريقهم، فضلاً عن اللجوء إلى الكشف عن الأزمات المالية التي تمر بها ذلك التاجر إلى الجمهور بالشكل الذي قد يزعزع الثقة

(1) المادة (12) من الإعلان العالمي لحقوق الانسان لعام (1948م): ((لا يعرض أحد لتدخل تعسفي في حياته الخاصة أو أسرته أو مسكنه أو مراسلاته أو لحملات على شرفه وسمعته، ولكل شخص الحق في حماية القانون من مثل هذا التدخل أو تلك الحملات)).

(2) المادة (17) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الصادر عام(1966م): ((1 - لا يجوز تعريض أي شخص، على نحو تعسفي أو غير قانوني، لتدخل في خصوصياته أو شؤون أسرته أو بيته أو مراسلاته، ولا لأي حملات غير قانونية تمس شرفه أو سمعته. 2- من حق كل شخص أن يحميه القانون من مثل هذا التدخل أو المساس)).

(3) د. جلال وفاء محمد، دور البنوك في مكافحة غسل الأموال، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2001م، ص 64.

(4) د. ابراهيم حامد طنطاوي، الحماية الجنائية لسرية معلومات البنوك عن عملائها في ضوء القانون رقم 88 لسنة 2003م -دراسة مقارنة-، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2005م، ص 7 - 8.

به، ومن ثم التمكن من صرف عملائه عنه أو عدم إقبال عملاء جدد عليه، وهذا بلا شك سيلحق بالتاجر ضرراً كبيراً، لأن العملاء هم العنصر الجوهرى للمحل التجارى أو المنشأة التجارية وكلما زاد عددهم كان ذلك دليلاً على نجاح النشاط التجارى وازدهاره؛ لذا فقد كان التجار ولازوا يتنافسون لجذب هذا العنصر الجوهرى ويتخذون كل الوسائل للمحافظة عليه⁽¹⁾.

ثانياً- حماية مصلحة المصرف:

إن ازدهار أي مصرف ونمائه يتوقف على ازدياد عدد المتعاملين معه وحركة تعاملاتهم؛ ذلك أن أي مهنة خدمية كقطاع المصارف تتوقف بالدرجة الأولى على زبانتها وتعتمد اعتماداً كلياً عليهم؛ لذلك كان من مصلحة المصرف أن تبقى أعماله مكتومة لارتباط ذلك بمصلحة العملاء الذين يأمنوه على أسرارهم المالية والذي يتوجب عليه أن يحافظ عليها، ليس من منطلق الحماية القانونية للسرا المصرفي فحسب بل من منطلق الحرص على مصلحته في تدعيم الثقة فيه وعدم نفور العملاء من التعامل معه، ومن ثم خسارة المصرف على الصعيد المالي والتجاري ومنها تعويض الأضرار التي لحقت بالعملاء من جراء إفشاء الأسرار.

لذا وجب على المستخدمين في المصارف الالتزام بعدم الاخلال بواجب الكتمان أسرار العميل الخاصة فإذا أعطي أو سرب أحد موظفي المصرف معلومات عن مصرفه إلى مصرف منافس وأدت هذه المعلومات إلى إلحاق الضرر بهذا المصرف كان المستخدم مسؤولاً على الأقل مسؤولية مدنية، كما لو أفشى رقم أعمال هذا المصرف أو مقدار محفظة القسط أو أعطى معلومات عن العملات الأجنبية لديه⁽²⁾ وقد حكم بعض القضاء الفرنسي⁽³⁾ بمسؤولية مستخدم مصرف مسؤولية مدنية لا جزائية عن إفشائه أسرار خاصة بالمصرف الذي يعمل فيه، وذلك لعدم توفر شروط انطباق المادة(378) من قانون العقوبات الفرنسي لأنه لا يعتبر في نظر القضاء مؤتمناً ضرورياً «confident nécessaire»، إلا أن قضاء آخر اعتبر مفتش أحد المصارف الذي أفشى سرها المصرفي مؤتمناً ضرورياً؛ ومن ثم يخضع للمسؤولية الجزائية الواردة في المادة (378) عقوبات فرنسي.

وقد ألزمت المادة (72) من قانون البنوك الأردني [رقم 28 لسنة 2000م]: ((على البنك مراعاة السرية التامة لجميع حسابات العملاء وودائعهم وأماناتهم وخزائنها لديه ويحظر

(1) د. إلياس ناصيف، الكامل في قانون التجارة، الجزء الثالث (عمليات المصارف)، منشورات بحر المتوسط ومنشورات عويدات، لبنان، الطبعة الثانية، لعام 1985م، ص 275 - 276.

(2) د. إلياس ناصيف، المرجع السابق، ص 28.

(3) حكم محكمة الاستئناف باريس بتاريخ 14/3/1924م منشور في جازيت باليه 28/3/1924م.

إعطاء أي بيانات عنها بطريق مباشر أو غير مباشر إلا بموافقة خطية من صاحب الحساب أو الوديعة أو الأمانة أو الخزانة أو من أحد ورثته أو بقرار من جهة قضائية مختصة في خصومة قضائية قائمة أو بسبب إحدى الحالات المسموح بها بمقتضى أحكام هذا القانون، ويظل الحظر قائماً حتى ولو انتهت العلاقة بين العميل والبنك لأي سبب من الأسباب⁽¹⁾.

وتظهر مصلحة المصرف في حماية السر المصرفي لعملياته تفادياً لمطالبته بالتعويض عما يصب ذلك العميل من أضرار بالإضافة إلى الضرر الذي يلحق بسمعة المصرف نفسه من جراء الإعلان عن تقصيره في حفظ السر المصرفي للعملاء.

ثالثاً- حماية المصلحة العامة:

لا تنحصر الاعتبارات التي تكمن خلف الالتزام المصارف بواجب الكتمان على الاعتبارات المتعلقة بالحق الشخصي في حفظ السر المصرفي ولا على الاعتبارات المتعلقة بمصلحة المصرف في كتمان عملياته المصرفية عن غيره من المصارف أو حفظ السر المصرفي لعملائه، بل تمتد تلك الاعتبارات لتشمل المصلحة العامة ذلك أن انتهاك السر المصرفي للمصارف يعرض الاقتصاد الوطني والمصلحة العليا للدولة للمخاطر لما في ذلك من فقدان للثقة في أمر الائتمان العام باعتباره مصلحة اقتصادية عليا للدولة⁽²⁾.

واعتبار المصلحة العامة من الاعتبارات التي تبرر الالتزام بالكتمان المصرفي يختلف اتساعاً وضيقاً بحسب النظام السياسي الذي يمارس في ظلّه المصرف نشاطه المعتاد في علاقته مع عملائه. وتؤكد دساتير النظم السياسية الديمقراطية على الحرية الشخصية وحق الفرد في خصوصيته، ويتسع نظام السر المصرفي وتفسخ القوانين المجال للتذرع به في مواجهة الأطراف الأخرى التي تسعى إلى إفشاء الذمة المالية للعملاء، ومن أمثلة ذلك رفض سويسرا لمطالب ألمانيا النازية التي كانت تجبر مواطنيها تحت تهديد أحد أفراد الجستابو بسحب بعض المبالغ المالية من حسابه في أحد المصارف السويسرية، ومن ثم من يُعرف أن له حساباً فيجري ضبط أمواله بهذا الأسلوب مما دفع المصارف السويسرية لرفض إجراء أي سحب بوجود شخص ثالث غريب عن صاحب الحساب وموظف البنك،

(1) وكذلك نصت المادة (73) من قانون البنوك الأردني [رقم 28 لسنة 2000م]: ((يحظر على أي من إداري البنك الحاليين أو السابقين إعطاء أي معلومات أو بيانات عن العملاء أو حساباتهم أو ودائعهم أو الأمانات أو الخزائن الخاصة بهم أو أي من معاملاتهم أو كشفها أو تمكين الغير من الاطلاع عليها في غير الحالات المسموح بها بمقتضى أحكام هذا القانون، ويسري هذا الحظر على كل من يطلع بحكم مهنته أو وظيفته أو عمله بطريق مباشر أو غير مباشر على تلك البيانات والمعلومات بما في ذلك موظفي البنك المركزي ومدققي الحسابات)).

(2) سعيد عبد الطيف حسن، الحماية الجنائية للسر المصرفي -دراسة مقارنة-، دار النهضة العربية، مصر، 2004م، ص 151.

كما رفضت عام (1945م) مطالب السلطة الحليفة بإعطاء الأموال الألمانية المودعة لديها واضطرت تحت الضغط وقف إمداد سويسرا بالمواد الأولية من تقديم المبالغ المطالب بها على أن لا تكشف أسرار عملائها الألمان⁽¹⁾، وقد واجهت المصارف السويسرية في أيامنا هذه لوناً جديداً من كشف السر المصرفي، حين أخذت بعض الدول الاشتراكية في الشرق الأوسط بتكليف أحد أفرادها بإيداع مبالغ في حساب مواطن يشك في وجود حساب له في ذلك المصرف، فإذا قبل الإيداع كان دليلاً على وجود حساب لذلك الشخص، لكن المصارف السويسرية تنبهت لهذا الأسلوب فامتنعت عن قبول أية دفعة من المال تأتي من أشخاص غير معروفين⁽²⁾.

وهذا ما دفع بالفقيه (Henri de page) إلى اعتبار السر المهني ذلك الذي يمس المصلحة العليا للدولة والجماعة، ويحدد الركائز القانونية الأساسية التي يركز عليها النظام الاقتصادي والأخلاقي للدولة، فهو بذلك من الأمور التي تهم الجسم الاجتماعي ككل، ويعد من قبيل النظام العام أن تمارس المهنة المصرفية على النحو الذي يحقق لها أقصى فعالية⁽³⁾.

رابعاً- حماية رؤوس الأموال الأجنبية ذات المصدر المشروع:

لحماية رؤوس الأموال الأجنبية المضطهدة لأسباب إنسانية أو سياسية وجود نظام السرية المصرفية الذي يُعد أمرًا ضروريًا يساعد على نقل تلك الأموال إلى مصارف دول أخرى، كما في حالة حصول اضطهاد عرقي لطائفة معينة يضطر معه الأفراد تلك الطائفة إلى إخراج أموالهم الخاصة المشروعة لدولة أخرى؛ إذ يعد هذا النوع من إخراج الأموال مقبولاً على النطاق الدولي⁽⁴⁾.

أو كما في حالة تهريب الأموال لدوافع سياسية وعلى سبيل المثال ما حصل خلال الاحتلال النازي لعدد من الدول الأوروبية؛ إذ أقدمت السلطات النازية في ذلك الوقت على إصدار أحكام قانونية تُلزم المواطنين بالإدلاء عن مكان إيداع أموالهم في الخارج تحت طائلة تنفيذ عقوبة الإعدام، ولجأت تلك السلطات إلى اتباع أساليب متنوعة ومتعددة بهدف الكشف عن هوية أصحاب رؤوس الأموال، مُحاولَةً رفع السرية المصرفية السويسرية

(1) د. يعقوب يوسف صرخوه، سر المهنة المصرفية في القانون الكويتي -دراسة مقارنة-، كلية الحقوق، جامعة الكويت، الكويت، 1989م، ص59.

(2) د. يعقوب يوسف صرخوه، المرجع السابق نفس الموضوع.

(3) Henri De Page: Traité élémentaire du droit civil belge, Bruylant, Bruxelles, 3em édition, 1962, p.93.

(4) د. نعيم مغنغب، المرجع السابق، ص 22.

بالتزغيب تارة وبالتزهيب تارة أخرى للحصول على البيانات والمعلومات البنكية لبعض الأشخاص المشبوهين، غير أن المصارف السويسرية رفضت الخضوع لتلك الضغوط مقررّة في الوقت ذاته منح حماية للأموال المهربة والامتناع عن إفشاء أية بيانات حولها ومن ثم تكريس السرية كحارس أمين لتلك الأموال الخاصة خلال الحرب العالمية الثانية⁽¹⁾.

ومن جهة أخرى تمثل السرية المصرفية وسيلة لمواجهة الانفتاح الدولي الحاصل دون قيود في عصر تزول فيه الحواجز الجغرافية والسياسية والاقتصادية بين الدول والذي أصبحت فيه أسواق المال العالمية منفتحة على بعضها البعض، حيث إن السرية المصرفية تعد ملجأ لحماية رؤوس الأموال ذات المصادر المشروعة والرامية إلى تحقيق استثمارات دولية عن طريق تمويل المشاريع الاجتماعية والاقتصادية، فضلاً عن ضمان المنافسة المشروعة في إطار التجارة الدولية بين القوى غير المتكافئة⁽²⁾.

المبحث الثاني: إفشاء السر المصرفي للجهات الضريبية

يرد على السر المصرفي استثناء مقتضاه السماح لهيئة الضرائب الاطلاع والتحري عن أموال العميل لدى المصرف، وهذا الاستثناء ينبثق عن باعث مقتضاه حماية المصلحة العامة للدولة، فإدارة الضرائب تهتم كثيراً بمعرفة مقدار دخل المكلف الضريبي من أجل تقدير وعاء الضريبة.

ولقد تباينت التشريعات في موقفها بشأن إمكانية إدارة الضرائب من الاطلاع على دفاتر ومستندات المصارف لملاحقة دخول المكلف الضريبي ومن ثم تحت الوعاء الضريبي عليه، فبعضها كالقانون الفرنسي⁽³⁾ يسمح بذلك صراحة، بينما تبنت قوانين أخرى موقفاً مغايراً حظرت على المصارف رفع الكتمان عن الأسرار المصرفية وكل ما يتعلق بالعمل من معلومات وبيانات لإدارة الضريبة تأكيداً لمبدأ الالتزام بالسرية المصرفية كالقانون السويسري واللبناني⁽⁴⁾. كما اتجهت بعض التشريعات إلى السكوت عن تنظيم هذه المسألة كالقانون العراقي والسوري والأردني، وفي هذه الحالة يتم الرجوع إلى النصوص القانونية

(1) د. محمود الكيلاني، التشريعات التجارية والمعاملات الإلكترونية، الطبعة الأولى، دار الأوائل للنشر، 2004م، ص373.

(2) د. يوسف عودة غانم، مقال بعنوان: السرية المصرفية بين الأبقاء والإلغاء (دراسة في فلسفة السرية المصرفية)، مجلة العلوم الاقتصادية، العراق، العدد 26، المجلد السابع، لعام 2010م، ص197.

(3) المادة (47) من قانون التحصيل الضريبي الفرنسي [رقم 81 لعام 1981م].

(4) المادة (47) من قانون المصارف وصناديق الادخار السويسري لعام (1934م)، ونص المادة (2) من قانون سرية المصارف اللبناني لعام (1956م).

الوارد في التشريعات الضريبية.

وقبيل عام (2010م) صادق الكونغرس الأمريكي على قانون الامتثال الضريبي على حسابات المواطنين الأمريكيين في خارج الولايات المتحدة الأمريكية والذي اختصر «فاتكا» (FATCA)⁽¹⁾، والذي يهدف إلى مواجهة التهرب الضريبي الأمريكي خارج الولايات المتحدة.

للإحاطة بهذا الموضوع ارتأيت تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين، نتناول التعريف بقانون الفاتكا في (مطلب أول)، وأثر هذا القانون على السرية المصرفية في (مطلب ثان).

المطلب الأول: التعريف بقانون الفاتكا

سنت الولايات المتحدة الأمريكية تشريع جديد لمواجهة التهرب الضريبي هو (Foreign Account Tax Compliance Act – FATCA)، والذي يهدف إلى توفير الشفافية والإفصاح لمصلحة الضرائب الأمريكية (Internal Revenue Services – IRS)، عن الأصول المالية والاستثمارية والدخول التي تزيد عن حدود معينة بين خمسين ألف دولار للأفراد ومئتين وخمسين ألف دولار للشركات الأمريكية؛ أذ بدأ سريان هذا القانون في نهاية ديسمبر لعام (2012م)⁽²⁾.

ورغم أن هذا القانون يمس الأشخاص الأمريكيين غير المقيمين في الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أنه لا يخاطبهم بشكل مباشر ولا يرتب عليهم التزامات مالية أو ضريبية جديدة؛ فهو موجه إلى المؤسسات المالية الأجنبية (غير الأمريكية) لحثها على اتباع الإجراءات التي نص عليها للتعرف على حسابات الأشخاص الأمريكيين أفراداً كانوا أو كيانات⁽³⁾،

(1) أرماندو مومبيلي، قانون «فاتكا» سلاح فتاك ضد السر المصرفي، مقال منشور على صفحة الويب بتاريخ 28 مايو 2013م:

<http://www.swissinfo.ch>

- (2) FATCA will become effective with respect to payments after December 31, 2012 (subject to a limited transitional rule).
- (3) Specified US Person. A specified US person includes: a US citizen and resident, a privately owned domestic corporation (but does not include a publicly traded company and its more than 50 percent controlled affiliates), a domestic partnership, and a domestic trust, and excludes certain other US entities.
 - US Owned Foreign Entity. A foreign entity which has one or more Substantial US Owners. A Substantial US Owner means, with respect to a corporation, any specified US person that owns, directly or indirectly, more than 10% of the stock of such cor-

ومن ثم تزويد مصلحة الضرائب الأمريكية بمعلومات محددة تخص الحسابات التي تتحقق فيها شروط معينة. وفي حال امتثلت المؤسسة المالية الأجنبية لمتطلبات (الفاتكا) فإن نطاق القانون يتوقف عند هذا الحد. أما ما يترتب على حصول مصلحة الضرائب الأمريكية على هذه المعلومات من تبعات فهي مسألة مستقلة وخارجة عن نطاق (الفاتكا) لكونها علاقة مباشرة بين مصلحة الضرائب ذاتها والشخص الأمريكي تخضع للقوانين الضريبية الأمريكية.

وبموجب هذا القانون تدخل الحكومة الأمريكية مباشرة في شراكة مع الحكومات الأجنبية في أرجاء العالم لتطبيق القانون وفق نطاق السلطة القضائية لكل بلد معين. ومن بين الاتفاقيات التي تبرمها الحكومة الأمريكية مع حكومات الدول ما يعرف باتفاقيات [Intergovernmental Agreement Model 1 – IGA1] و [Intergovernmental Agreement Model 2 – IGA2]⁽¹⁾:

1. النموذج الأول: يستلزم من المؤسسات المالية الأجنبية في الدول التابعة للنموذج الأول من الاتفاقية بالسن في تشريعاتها المحلية وتقديم التقارير لمصلحة الضرائب في تلك الدولة، وستقوم مصلحة الضرائب المحلية بدورها بتقديم هذه المعلومات إلى مصلحة الضرائب الأمريكية (IRS).

2. النموذج الثاني: يستلزم من المؤسسات المالية الأجنبية في الدول التابعة للنموذج الثاني تقديم التقارير بشكل مباشر لمصلحة الضرائب بعد توقيع الاتفاقيات مع مصلحة الضرائب الأمريكية (IRS).

وبموجب أحكام قانون الامتثال الضريبي الأمريكي فإن الجهات الأجنبية التي تلزم بتطبيق أحكامه وتزويد مصلحة الضرائب الأمريكية بجميع البيانات اللازمة عن الأصول المالية والاستثمارية لكل من يحمل الإقامة في الولايات المتحدة أو جنسيتها ويقوم في الخارج هي:

poration by vote or value. Comparable rules are provided for ownership in partnerships and trusts. For Foreign Investment Vehicles, the 10% ownership rule does not apply, which means an investment by a US person below 10% is reportable.

*SEE the website:

<http://files.dlapiper.com/files/Uploads/Documents/FATCA-Alert.pdf>

(1) طلعت زكي حافظ، قانون الفاتكا وتصحيح المفاهيم الخاطئة، موقع الاقتصادية، بتاريخ 14 أغسطس 2014م، العدد 7612، على الموقع الإلكتروني:

http://www.aleqt.com/2014/08/14/article_876519.html

أولاً- المؤسسات المالية الأجنبية، تشمل أي كيان غير أمريكي يقوم بأي مما يلي:

- تلقى ودائع من خلال أعماله العادية (المصارف على سبيل المثال).
- الاحتفاظ بأصول مالية لحساب الغير (باعتبار ذلك جزءاً جوهرياً من أعمالها) – أي القيام بأنشطة أمناء الحفظ، السمسرة في الأوراق المالية، شركات التأمين.
- أن تكون تعمل بالأساس بالاستثمار أو إعادة الاستثمار أو المتاجرة في الأوراق المالية والسلع أو أي أنشطة ذات صلة مثل (صناديق الاستثمار وصناديق التحوط وصناديق الأسهم الخاصة).

يلاحظ على هذا التعريف بأنه واسع جداً؛ إذ لم يقتصر على المؤسسات المالية الأجنبية على المنشآت التجارية المعترف بها كمؤسسات مالية، مثل: المصارف، وسماسرة الأسهم، وأمناء الحفظ، ولكن تشمل أيضاً شركات التأمين وخطط المعاشات التقاعدية وصناديق الاستثمار وصناديق التحوط والشركات العائلية⁽¹⁾.

ثانياً- المنشآت الأجنبية غير المالية:

تتضمن أي كيان أجنبي لا يندرج ضمن المؤسسات المالية الأجنبية، كما أنه ليس أحد المنشآت المستثناة التالي ذكرها على سبيل الحصر:

- أي منشأة تخضع للتداول العام والشركات التابعة لها (والتي تحتفظ فيها المؤسسة الأم بأكثر من 50% سواء من حقوق التصويت أو من القيمة).
- أي كيان يتم تنظيم أعماله من خلال قوانين الحيازة الأمريكية شريطة أن يكون هذا الكيان مملوكاً بالكامل لشخص مقيم.
- أي كيان أو وكالة مملوكة بالكامل لحكومة أجنبية.

(1) A Withholdable Payment, except as otherwise provided by the IRS pursuant to its broad grant of regulatory authority, means (1) any payment of interest (including any original issue discount), dividends, rents, salaries, wages, premiums, annuities, compensation, remunerations, emoluments and other fixed or determinable annual or periodical gains, profits and income from sources within the United States; (2) interest paid on deposits by foreign branches of domestic banks (which normally would be foreign source income); and (3) gross proceeds from the sale or other disposition of US stocks and securities.

*SEE the website:

<http://files.dlapiper.com/files/Uploads/Documents/FATCA-Alert.pdf>

- أي منظمة دولية أو أي وكالة أو أي جهاز تابع ومملوك بالكامل لها.
- أي بنك مركزي أجنبي (ما لم يتعامل كوسيط للعملاء).
- أي فئة أخرى من الأشخاص يتم تصنيفها على أنها منخفضة المخاطر بالنسبة للتهرب الضريبي.

هذا، ولا تملك المؤسسات المالية سوى الالتزام بمسايرة هذا القانون وتطبيق أحكامه؛ لأن العمل بخلاف ذلك سيؤدي إلى أن هذه المؤسسات المالية لن تتمكن من تسوية أية معاملات مالية تتم بالدولار الأمريكي حول العالم، وهو ما يعني ببساطة شديدة شلل هذه المؤسسات على النطاق الدولي، فضلا عن ذلك فإن أية تحويلات مالية تتم لصالح هذه المؤسسات ستتعرض لخصم 30 في المائة من قيمتها داخل الولايات المتحدة. ناهيك عن إمكانية إيقاف التعامل مع المصرف المعني من قبل النظام المصرفي الأمريكي والمصارف الدائرة في فلكه. بل إن الخطر الذي يتهدد هذه المؤسسات لن يتوقف عند العقوبة المالية التي ستواجهها ووقف التعامل معها إذ أنه يكون مدعاةً للتأثير على درجات التقييم الائتماني لها من خلال الضغوط التي ستمارسها السلطات الأمريكية بحقها.

وبالرجوع إلى قانون البنوك في المملكة الأردنية الهاشمية نجد أن المادة (72) من قانون البنوك [رقم 28 لعام 2000م] على أنه: ((على البنك مراعاة السرية التامة لجميع حسابات العملاء وودائعهم وأماناتهم وخزائنها لديه ويحظر إعطاء أي بيانات عنها بطريق مباشر أو غير مباشر إلا بموافقة خطية من صاحب الحساب أو الوديعة أو الأمانة أو الخزنة أو من أحد ورثته أو بقرار من جهة قضائية مختصة في خصومة قضائية قائمة أو بسبب إحدى الحالات المسموح بها بمقتضى أحكام هذا القانون، ويظل الحظر قائماً حتى ولو انتهت العلاقة بين العميل والبنك لأي سبب من الأسباب)).

وبذلك لا يجوز للبنك الإفصاح عن ودائع عملائه إلا بعد الحصول على موافقة خطية من العميل بالإفصاح عن معلوماته لجهة طالبة البيانات، ولم يتضمن قانون البنوك الأردني نصاً يسمح للسلطات الضريبية الاطلاع على المعلومات والبيانات الخاصة بالعميل لدى المصرف، إلا أنه أورد في المادة (23) من قانون ضريبة الدخل [رقم 57 لعام 1985م] على أنه: ((لمدير الضريبة أو أي موظف مفوض تفويضاً خطياً من مدير الضريبة طلب المعلومات الضرورية لتنفيذ أحكام هذا القانون من أي جهة كانت)).

وبذلك تكون قد استثنيت عدم المساس بالسرية المصرفية وحصر إمكانية اطلاع موظف الضريبة على المستندات والأوراق الخاصة بالمصرف بهدف التحقق من البيانات لغاية تحديد الضريبة المناسبة، على شرط أن لا يخالف ذلك أحكام السرية المصرفية الخاصة

بالعملاء، وفق منطوق المادة (49) من القانون إذ ورد فيه: ((على كل من يضطلع بواجب رسمي لتنفيذ أحكام هذا القانون أن يقدم ويوقع تصريحاً للمحافظة على الأسرار حسب الصيغة التي يضعها وزير المالية في هذا الشأن))، ذلك لأن اطلاع موظفي الضرائب على هذه الأسرار إنما يتم لتحديد غاية محددة ومصالحة محددة، لا يجوز تجاوزها كما أن التزامهم بالسر هو التزام تجاه الدولة وضمن للمصلحة العامة⁽¹⁾.

وعلى الرغم من الحكومة الأردنية لم توقع على أية اتفاقية ثنائية مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بخصوص إنفاذ قانون الفاتكا على الأمريكيين الذين يقيمون على الأراضي الأردنية إلا أن كافة المصارف الأردنية سارعت إلى تسجيل نفسها لدى موقع مصلحة الضرائب الأمريكية عبر شبكة الانترنت بهدف الإفلات من العقوبات التي يقرها القانون الأمريكي وذلك من خلال نماذج مصرفية مطبوعة تتضمن إقراراً خطياً من العميل بأنه لا يحمل الإقامة أو الجنسية الأمريكية هو أو أي أحد أصوله⁽²⁾.

المطلب الثاني: تهديد قانون الفاتكا للسرية المصرفية

إنّ مبدأ سيادة الدول على إقليمها من المبادئ القانونية الراسخة في القانون الدولي، من خلال سنّ التشريعات التي تحفظ الأمن والاستقرار، وتنظم كافة حركة مواطنيها، الذين يحملون جنسيتها بل كانت تمتد السيادة الوطنية أحياناً إلى خارج إقليم الدولة.

وعلى الرغم من أن قانون فاتكا مجرد قانون إفصاح ولا ينطبق سوى على المواطنين الأمريكيين دون سواهم، إلا أن البعض يعتقد خطأً أنه قانون ضريبي جديد، يؤدي إلى زيادة الضرائب على الخاضعين له. إلا أننا بينا أن هذا القانون لا يعدو أن يكون إلا مجرد آلية رقابية لضمان أن دافعي الضرائب الأمريكيين يمثلون للقوانين الضريبية الموجودة والقائمة أصلاً، كما أن المعلومات التي يتطلبها هذا القانون هي المعلومات نفسها التي تتطلبها مصلحة الضرائب الأمريكية من الخاضعين للضرائب.

كما أنه هناك من يعتقد أن الولايات المتحدة الأمريكية بالزامها دول العالم بتطبيق متطلبات قانون فاتكا، هي تستغل بذلك سيادتها، لفرض قوانينها وأنظمتها الضريبية على دول العالم بأسره. وهذا برأينا اعتقاد خاطيء لا يقوم على ذي أساس قانوني، إذ أن قانون فاتكا ينطبق على المواطنين الأمريكيين فقط دون غيرهم، كما أن لأي دولة في العالم سواء أمريكا أو غيرها من دول العالم الحق، بمقتضى الأنظمة والقوانين الضريبية على

(1) د. أحمد كامل سلامة، المرجع السابق، ص277.

(2) nabeelaw.com/legal-documents/fatca

راجع في هذا الصدد الموقع الإلكتروني:

مستوى العالم، أن تتأكد من أن رعاياها الخاضعين لنظام الضرائب في الأساس، يلتزمون بدفع الضرائب المستحقة عليهم، بما في ذلك ملاحقة المتهربين منهم، ولا سيما أن هناك توجهها دوليا لعولمة قانون فاتكا الأمريكي ليصبح قانون «فاتكا» (Global Account Tax Compliance Act GATCA)، بحيث بمقتضاه يصبح تبادل المعلومات على مستوى دول العالم يتم بشكل تلقائي عبر ما يعرف بآلية (Competent Authority Agreement) (CAA) ويتوقع أن يحل القانون الجديد مكان قانون الفاتكا⁽¹⁾،

والذي يتضمن النقاط التالية⁽²⁾:

1. تسهيل تبادل المعلومات الضريبية وفق المعايير الموحدة.
2. تضمن لكل للدول المنضمة إليها التحكم بسرية وحماية البيانات المقدمة.
3. تقديم المساعدة الإدارية للدول الأعضاء وفق أحكام المادة (6) منها في المسائل الضريبية وتبادل المعلومات ضريبية بين أطراف هذه الاتفاقية.

(1) Le 11h02: « La levée du secret bancaire, outil partiel contre la fraude fiscale », (31/9/2014), voir le site internet:
<http://www.lesoir.be/671925/article/debats/chats/2014-10-05/11h02-levée-du-secret-bancaire-outil-partiel-contre-fraude-fiscale>

(2) provides a standardised and efficient mechanism to facilitate the automatic exchange of information in accordance with the Standard for Automatic Exchange of Financial Information in Tax Matters («the Standard»). It avoids the need for several bilateral agreements to be concluded. The text and signatories of the MCAA can be found here.

-Its design as a framework agreement means the MCAA always ensures each signatory has ultimate control over exactly which exchange relationships it enters into and that each signatory's standards on confidentiality and data protection always apply.

-The legal basis for the MCAA (which is agreed at competent authority level) rests in Article 6 of the Multilateral Convention on Mutual Administrative Assistance in Tax Matters («the Convention») which provides for the automatic exchange of information between Parties to the Convention, where two Parties subsequently agree to do so.

*SEE THE website:

<https://www.oecd.org/tax/transparency/technicalassistance/aeoi/whatisthemultilateralcompetentauthorityagreement.htm>

ولقد عرفت المادة الأولى من (MCAA) ⁽¹⁾ معيار التقارير المشتركة: بأنها معيار تبادل التلقائي لمعلومات الحساب المالي وفقاً لضرورات الضريبية والذي يتضمن التقارير التي وضعتها منظمة التعاون الاقتصادي ومجموعة الدول العشرين.

وبذلك يصبح أمر تبادل البيانات والمعلومات المصرفية وفق متطلبات قانون (GATCA) أمراً روتينياً لخدمة الأغراض الضريبية على مستوى العالم، والحد من ظاهرة التهرب الضريبي على المستوى الدولي، دون إلغاء نظام السرية المصرفية.

وكذلك نظم المشرع الأوروبي تبادل المعلومات الضريبية في التوجيه الأوروبي (107/2014) الصادر في (2014م) الذي حدد في المادة (1) من هذا التوجيه تعريف التبادل التلقائي: «أي نظام التواصل المنتظم للمعلومات المواطنين أو المقيمين في الدول الأعضاء، تبادل المعلومات الضريبية بين الدول الأعضاء»⁽²⁾.

- (1) the term «Jurisdiction» means a country or a territory in respect of which the Convention is in force and is in effect, either through signature and ratification in accordance with Article 28, or through territorial extension in accordance with Article 29, and which is a signatory to this Agreement;
 - b) the term «Competent Authority» means, for each respective Jurisdiction, the persons and authorities listed in Annex B of the Convention;
 - c) the term «Jurisdiction Financial Institution» means, for each respective Jurisdiction, (i) any Financial Institution that is resident in the Jurisdiction, but excludes any branch of that Financial Institution that is located outside the Jurisdiction, and (ii) any branch of a Financial Institution that is not resident in the Jurisdiction, if that branch is located in the Jurisdiction;
 - d) the term «Reporting Financial Institution» means any Jurisdiction Financial Institution that is not a Non-Reporting Financial Institution;
 - e) the term «Reportable Account» means a Financial Account that is maintained by a Reporting Financial Institution and that, pursuant to due diligence procedures consistent with the Common Reporting Standard, has been identified as an account that is held by one or more persons that are Reportable Persons with respect to another Jurisdiction or by a Passive Non-Financial Entity with one or more Controlling Persons that are Reportable Persons with respect to another Jurisdiction,
 - f) the term «Common Reporting Standard» means the standard for automatic exchange of financial account information in tax matters (which includes the Commentaries), developed by the OECD, with G20 countries;
- (2) COUNCIL DIRECTIVE 2014/107/EU; of 9 December 2014; amending Directive 2011/16/EU as regards mandatory automatic exchange of information in the field of taxation; Article 1:

وإن بقاء تطبيق نظام السرية المصرفية في المستقبل سيصبح صعباً في ظل التوجه العالمي نحو مكافحة التهرب الضريبي (Tax evasion)، ومع تفاقم المخاطر الناتجة بصورة خاصة عن جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ارتفعت أصوات المنادين برفع السرية المصرفية، بهدف منع وقوعها عائقاً أمام تبادل المعلومات والبيانات.

بناءً على ذلك نجد تضارب بين السرية المصرفية والقوانين بشكل عام وبالتحديد ما يتعلق بموضوعنا في القانون الأردني في حال رفض العميل توقيع الموافقة الخطية على الإفصاح عن بياناته المالية لمصلحة الضرائب الأمريكية بموجب قانون الامتثال الضريبي والذي يعد أنه تعسفي أو غير قانوني. وكذلك أيضاً فيما يتعلق بإغلاق حسابات الأشخاص غير المتعاونين مع المؤسسات المالية فإن قانون الامتثال الضريبي لا يلزم هذه المؤسسات المالية بإغلاق حساباتهم، غير أنه يفرض اقتطاع نسبة (30%) ضريبة على جميع الالتزامات، مما يضطر أغلبية المصارف إلى إغلاق الحسابات غير المتعاونة.

«automatic exchange» means the systematic communication of predefined information on residents in other Member States to the relevant Member State of residence, without prior request, at pre-established regular intervals.

In the context of Article 8, available information refers to information in the tax files of the Member State communicating the information, which is retrievable in accordance with the procedures for gathering and processing information in that Member State. In the context of Article 8(3a), Article 8(7a), Article 21(2) and Article 25(2) and (3) any capitalised term shall have the meaning that it has under the corresponding definition set out in Annex I.

الخاتمة:

تناولت هذه الدراسة مدى تأثير قانون الامتثال الضريبي الأمريكي على حماية السرية المصرفية، وقد جاءت ضمن مبحثين تناولت في المبحث الأول مفهوم السرية المصرفية وطبيعتها القانونية وأهمية الالتزام بالسرية المصرفية. وفي المبحث الثاني تناولت إفشاء السر المصرفي للجهات الضريبية، وفيه تناولت قانون الامتثال الضريبي الأمريكي كأ نموذج لذلك ومدى تأثيره على حماية السرية المصرفية. وقد خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج نذكر منها:

1. أن السرية المصرفية تتضمن التزاماً من البنوك بضرورة المحافظة على أسرار العملاء لديها وعدم الإفشاء بها للغير، باعتبار أن البنوك مؤتمنة عليها، خاصة أن علاقة البنك بعملائه تقوم على الثقة التي عمادها كتمان البنك لأسرار عملائه المالية.
2. إن أطراف السرية المصرفية هم المصرف والعميل، وتعد السرية المصرفية من مصلحة العميل بالکتمان والحفاظ على أسرارها وعدم البوح بها؛ إذ تساعد على إخفاء موارد دخله، أما من جهة المصرف فتكون مصلحته بجذب رؤوس الأموال.
3. ساد مسألة المحافظة على السر المصرفي اتجاهين؛ الأول اعتبار أن مسألة الحفاظ على السر المصرفي متعلقة بالنظام العام لا يرد عليها استثناء. في حين نادى الاتجاه الثاني بجواز إفشاء السر المصرفي كلما دعت إلى ذلك مصلحة عامة أو خاصة تقدر بقدرها وبهذا الاتجاه أخذ غالبية المشرعين في دول العالم.
4. إن قانون الامتثال الضريبي الأمريكي على كافة الأشخاص ممكن يحملون الجنسية أو الإقامة الأمريكية ولا يقيمون فيها ضمن شروط حددها قانون الامتثال الضريبي.
5. إن قانون الامتثال الضريبي يهدف إلى إيجاد مزيد من الشفافية والإفصاح لموارد الدخل التي تعد وعاء الضريبية، وخاصة للأموال المودعة لدى المؤسسات الأجنبية غير الأمريكية، فهو لا يهدف إلى فرض أية ضرائب جديدة على الأمريكيين في الخارج، كما أنه لا يشكل خرقاً لسيادة الدول سواء ارتبطت مع الولايات المتحدة باتفاقية لتطبيق أحكام هذا القانون كما هو الحال بالنسبة للمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات والكويت، أو لم ترتبط بأية اتفاقية مع الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن تقوم بتطبيق أحكام قانون الامتثال الضريبي بعد أن سارعت البنوك فيها إلى تسجيل نفسها ضمن البوابة الإلكترونية لمصلحة الضرائب الأمريكية عبر الإنترنت كما هو الحال بالنسبة للمملكة الأردنية الهاشمية. فجميع هذه الدول تستطيع أن تطلب أيضاً معاملتها بالمثل.

6. إن تطبيق أحكام قانون الفاتكا الأمريكي لا يتهدد السرية المصرفية فهو متعلق بالمواطن الأمريكي المقيم خارج الأراضي الأمريكية وهو وحال رغبته بفتح حساب أو كان لديه حساب سابق يقوم بتحديث بياناته بتعبئة نموذج يقدمه البنك له يتضمن تفويض الأخير بتقديم أية معلومات لمصلحة الضرائب الأمريكية متعلقة بحسابه المصرفي في حال أقر هذا العميل أنه يحمل الجنسية أو الإقامة الأمريكية.

بناءً على ما تقدم فإن هذه الدراسة خرجت بالتوصيات التالية:

1. نتمنى على المشرع الأردني استصدار تشريع خاص بالسرية المصرفية أسوة بباقي التشريعات العربية كالتشريع السوري.
2. نتمنى على الحكومة الأردنية الإسراع في توقيع إتفاقية الفاتكا مع الولايات المتحدة الأمريكية لغايات تعزيز تطبيق أحكام هذا القانون بصورة مثلى على أن تتضمن هذه الاتفاقية بنداً يقضي بتقديم منحة مالية أمريكية للبنوك الأردنية لتكون قادرة على مواجهة الأعباء المالية التي يتطلبها تطبيق مثل هذا القانون إذ إن تطبيق الأخير من قبل البنوك الأردنية ينطوي على تكاليف تشغيله كثيرة ناجمة عن تعديل إجراءات فتح الحسابات الجديدة ومتابعتها ومراقبتها والتدقيق بها، وأنظمة معالجة المعاملات، وتكاليف التوعية، كما يتطلب الأمر إنشاء وحدة خاصة بالامتثال للقانون يعمل فيها موظفون أكفاء وذوو خبرة وغيرها.
3. نرجو من جميع المؤسسات المالية الأردنية الخاضعة لقانون الفاتكا وخاصة البنوك- عقد ورشات عمل توعوية للعملاء لديها ممن يحملون الجنسية الأمريكية؛ وذلك لغايات اطلاعهم على أحكام هذا القانون، لاسيما وأن الكثير من العملاء يرفضون التوقيع على استمارة تحديث البيانات الخاصة بهم؛ فيضطر البنك إلى إغلاق حساباتهم؛ وهذا من وجهة نظري موقف غير قانوني من قبل البنك يتنافى مع النصوص القوانين الأردنية التي تكفل السرية المصرفية.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً- المراجع العربية:

الكتب العامة:

1. ابن منظور، لسان العرب، المجلد الرابع، دار صادر، بيروت، لعام 1992م.
2. رشيد الدقر، المالية العامة، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 1962م.
3. سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2008م.

الكتب المتخصصة:

4. د. ابراهيم حامد طنطاوي، الحماية الجنائية لسرية معلومات البنوك عن عملائها في ضوء القانون رقم 88 لسنة 2003م- دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2005م.
5. د. أحمد كامل سلامة، الحماية الجنائية للأسرار المهنية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1988م.
6. أسامة عبد الله قايد، المسؤولية الجنائية للطبيب عن إفساء سر المهنة، دراسة مقارنة، القاهرة، دار النهضة العربية.
7. د. إلياس ناصيف، الكامل في قانون التجارة، الجزء الثالث (عمليات المصارف)، منشورات بحر المتوسط ومنشورات عويدات، لبنان، الطبعة الثانية، لعام 1985م.
8. أنطوان ناشف خليل الهندي، العمليات المصرفية والسوق المالية، الجزء الأول، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، 1998م.
9. د. جلال وفاء محمدين، دور البنوك في مكافحة غسل الأموال، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2001م.
10. جمال فوزي شمس، ظاهرة التهرب الضريبي مكافحتها ودور الشرطة في ملاحقتها، منشورات جامعة عين شمس، القاهرة مصر، 1982م.
11. د. حسين النوري، سر المهنة المصرفي في القانون المصري والقانون المقارن، مكتبة عين شمس، القاهرة، لعام 1974م.
12. د. حمدي عبد العظيم، غسيل الأموال في مصر والعالم، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، مصر، 1997م.
13. د. دانا حمه باقي عبد القادر، السرية المصرفية في إطار تشريعات غسيل الأموال - دراسة تحليلية مقارنة- دار الكتب القانونية، مصر، 2013م.
14. سعيد عبد اللطيف حسن، الحماية الجنائية للسر المصرفي -دراسة مقارنة-، دار النهضة العربية، مصر، 2004م.
15. د. سميحة القليوبي، الأسس القانونية لعمليات البنوك، مكتبة جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، 1992م.
16. د. عادل جبري محمد حبيب، مدى المسؤولية المدنية عن الإخلال بالالتزام بالسر المهني أو الوظيفي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، لعام 2003م.
17. د. علي جمال الدين عوض، عمليات البنوك من الوجهة القانونية في قانون التجارة الجديد وتشريعات العربية، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الرابعة، 2000م.
18. د. محمود الكيلاني، التشريعات التجارية والمعاملات الإلكترونية، الطبعة الأولى، دار الأوائل للنشر، 2004م.
19. نادر عبد العزيز شافي، جريمة تبييض الأموال، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، الطبعة الثانية، 2005م.

20. د. نعيم مغيب، السرية المصرفية: دراسة في القانون المقارن بلجيكا، فرنسا، اللوكسمبورغ، سويسرا ولبنان، لبنان، 1996م.
21. د. يعقوب يوسف صرخوه، سر المهنة المصرفية في القانون الكويتي -دراسة مقارنة-، كلية الحقوق، جامعة الكويت، الكويت، 1989م.

ثانياً- المراجع الأجنبية:

22. Arguelles, Alexander, English French Spanish German Dictionary. (Librairie Du Liban) Publishers, 2006.
23. Bruno py, Secret professionnel, Broché, Editions L'Harmattan (2 mai 2005).
24. David BLACHE, Le droit bancaire des États-Unis: Le modèle pour l'Europe bancaire, Paris, Édition Revue Banque, 2006.
25. Ferjault Elodie: Secret professionnel et blanchiment de capitaux, mémoire de magistère, université panthéon Assas, mai 2002.
26. Frédéric Lacroix: Réforme du secret bancaire, revue banque, n°706, octobre 2008.
27. Henri De Page: Traité élémentaire du droit civil belge, Bruylant, Bruxelles, 3em édition, 1962.
28. Jean Claude Martinez, La Fraude Fiscale Pue (Paris, 1984).
29. Karyotis .D: la notion financière ; un nouvelle approche du risque, la revue banque editeur, 1995.
30. Lasserre Capdeville, Jérôme, «Le Secret bancaire – étude de droit comparé (France, Suisse, Luxembourg) », Presse universitaires d'Aix-Marseille.
31. OCDE, la concurrence fiscale dommageable: un problème mondial, édition Ocede, Paris, France, 2000.

ثالثاً- المجالات والدوريات العلمية

32. د. رايس محمد، مسؤولية الأطباء المدنية عن إفشاء سر المهنة في ضوء القانون الجزائري، مقال منشور في مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد الأول، 2009م.
33. زهرة حبو، التهرب الضريبي الدولي، مقال منشور في مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد الأول، سوريا، 2011م.
34. د. مهداوي عبد القادر، الآليات القانونية لمكافحة التهرب الضريبي الدولي، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد الثاني عشر، الجزائر، 2015م.
35. د. يوسف عودة غانم، مقال بعنوان: السرية المصرفية بين الابقاء والالغاء (دراسة في فلسفة السرية المصرفية)، مجلة العلوم الاقتصادية، العراق، العدد 26، المجلد السابع، لعام 2010م.

رابعاً- الرسائل الجامعية:

36. إيمان بوقرورة، كيفية تفادي الازدواج الضريبي الدولي في إطار الاتفاقيات الجبائية الدولية (دراسة حالة الاتفاقية الجبائية الجزائرية الفرنسية)، مذكرة ماجستير في المالية، جامعة سكيكدة، الجزائر، 2010 – 2009م.

37. عبد الراضى محمد هاشم عبد الله، المسؤولية المدنية للأطباء فى الفقه الإسلامى والقانون الوضعى، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، مصر، 1994م.
38. ليندة قرموش، جريمة التهرب الضريبي فى التشريع الجزائرى، مذكرة لنيل درجة الماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2013 - 2014م.
39. نادية بلورغى، تداعيات أزمة منطقة اليورو على الشراكة الأورومتوسطية، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2013 - 2014م.

خامساً- القوانين:

40. تبادل المعلومات الضريبية فى التوجيه الأوربي (107/2014) الصادر فى (2014م).
41. التعليمات التنفيذية [رقم 1 لعام 2015م] من أجل اقتطاع ضريبة الدخل وفقاً لأحكام قانون ضريبة الدخل [رقم 34 لعام 2014م].
42. قانون الامتثال الضريبي «الفاثكا».
43. قانون البنوك الأردني [رقم 28 لسنة 2000م]
44. قانون مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب [رقم 46 لعام 2007م]

سادساً- المواقع الإلكترونية:

45. <http://files.dlapiper.com/files/Uploads/Documents/FATCA-Alert.pdf>
46. <http://www.alarabiya.net/ar/aswaq/2014/07/25>
47. http://www.aleqt.com/2014/08/14/article_876519.html
48. <https://www.fxcm.com/ar/legal/fatca/>
49. <http://www.lesoir.be/671925/article/debats/chats/2014-10-05/11h02-levee-du-secret-bancaire-outil-partiel-contre-fraude-fiscale>
50. <https://www.oecd.org/tax/transparency/technicalassistance/aeoi/whatis themultilateralcompetentauthorityagreement.htm>
51. <http://www.swissinfo.ch>

Transliteration Arabic References:

الترجمة الحرفية لمصادر ومراجع اللغة العربية:

Awwlan- almaraaj'e al'arabiah:

alkutub al'aammah:

1. Ibn munthuor, lisaan al'arab, almuja'llad ar-raabie, dar sadir, bayruot, li'aam 1992m.
2. Rasheed Alduqr, almaliah al'aammah, manshuraat jami'at dimashq, surya, 1962m.
3. Suozy Adly Nashid, 'asasiyaat almaliah al'aammah, manshuoraat alhalaby alhuquoqiah, libnan, 2008m.

alkutub almutakhassisah:

4. Dr. Ibrahim Hamid Tantaawy, alhimayah aljina'iyah lisirriat ma'lumat albunuok 'an 'umalaa'iha fi daw' alqanuon raqm 88 lisanat 2003m- dirasatun muqarnah-, dar an-nahdah al'arabiah, alqahirah, misr, 2005m.
5. Dr. Ahmad Kamil Salamah, alhimayah aljina'iyah lil'asrar almihniah, dar an-nahdah al'arabiah, alqahirah, misr, 1988.
6. Usamah abd allah Qayid, almas'uoliah aljinaa'iyah lit-tabib 'an 'ifshaa' sirr almihnah, dirasah muqaarnah, alqahirah, dar an-nahdah al'arabiah.
7. Dr. Ilyas Naseef, alkamil fi qanuon at-tijarah, aljuz' ath-thalith ('amaliat almasaarif), manshurat bahr almutawassit wa manshurat Owaidaat, lubnan, at-tab'ah ath-thaniah, 1985.
8. Antuan Nashif khalil alhindy, al'amaliat almasrifiah walsuwq almaliah, aljuz' al'awwal, almu'assasah alhadithah lilkitab, lubnan, 1998 m.
9. Dr. Jalaal Wafaa' Muhammadain, dawr albunuok fi mukafahat ghasl al'amwaal, dar aljami'at aljadeedah lin-nashr, al'iskandariah, misr, 2001m.
10. Jamal Fawzy Shams, thahirat at-taharrub ad-dareeby mukafahatuha wa dawr ash-shurtah fi mulaahaqatiha, manshuraat jami'at ayn shams, alqahirah misr, 1982m.
11. Dr. Hussain alnuory, sirr almihnah almasrifiy fi alqanuon almisry walqanuon almuqaaran, maktabat ain shams, alqahirah, li'am 1974m
12. Dr. Hamdy Abdul'azim, ghaseel al'amwaal fi misr wal'alam, at-tab'ah al'uola, dar an-nahdah al'arabiah, misr, 1997m.
13. Dr. Dana Hamah Baqy Abdulqaadir, as-sirriyyah almasrifiah fi 'itar tashri'aat ghaseel al'amwaal - dirasah tahliliah muqaranah- dar alkutub alqanuoniah, misr, 2013m.
14. Saeid Abdullatif Hassan, alhimayah aljina'iyah lis-sirri almasrifiy -draasah muqaaranah-, dar alnahdah al'arabiah, misr, 2004m.
15. Dr. Samiha Alqalyuoby, al'usus alqaanuoniah li'amaliaat albunuk, maktabat jami'at 'ain shams, alqahirah, misr, 1992m.
16. Dr. Adil Jubri Muhammad Habib, madaa almas'uoliah almadaniah 'an al'ikhlaal bialiltizaam bis-siri almihany 'aw alwathify, dar alfikr aljamei, al'iskandariah, li'am 2003m.
17. Dr. Aly Jamalud-deen Awad, 'amaliaat albunuk min alwjjah alqanuniah fi qanuon at-tijarah aljadid wa tashri'aatih al'arabiah, dar an-nahdah al'arabiah, alqahirah, at-tab'ah ar-raabi'at, 2000m.
18. Dr. Mahmoud Alkiylany, at-tashri'aat at-tijariah walmu'amalaat al'iliktruniah, at-tab'ah al'uolaa, dar al'awa'il lin-nashr, 2004m.

19. Nadir Abdulaziz Shafi, jareemat tabyeed al'amwaal, almu'assasah alhadeethah lilkitab, tarabuls, lubnan, at-tab'ah ath-thaaniah, 2005m.
20. Dr. Naeim Mughabghib, as-sirriyah almasrifiah: dirasah fi alqanuon almuqarin biljika, faransa, alluksumburgh, suwisra wa lubnan, lubnan, 1996m.
21. Dr. Ya'qub Yusuf Sarkhuh, sirr almihnah almasrifiah fi alqanuon alkuwaity -diraasah muqarinah-, kuliyyat alhuquoq, jami'at alkuwait, alkuwait, 1989m.

Thanyan- almaraj'e al'ajnah:

22. Arguelles, Alexander, English French Spanish German Dictionary. (Librairie Du Liban) Publishers, 2006.
23. Bruno py, Secret professionnel, Broché, Editions L'Harmattan (2 mai 2005).
24. David BLACHE, Le droit bancaire des États-Unis: Le modèle pour l'Europe bancaire, Paris, Édition Revue Banque, 2006.
25. Ferjault Elodie: Secret professionnel et blanchiment de capitaux, mémoire de magistère, université panthéon Assas, mai 2002.
26. Frédéric Lacroix: Réforme du secret bancaire, revue banque, n°706, octobre 2008.
27. Henri De Page: Traité élémentaire du droit civil belge, Bruylant, Bruxelles, 3em édition, 1962.
28. Jean Claude Martinez, La Fraude Fiscale Pue (Paris, 1984).
29. Karyotis .D: la notion financière ; un nouvelle approche du risque, la revue banque editeur,1995.
30. Lasserre Capdeville, Jérôme, «Le Secret bancaire – étude de droit comparé (France, Suisse, Luxembourg) », Presse universitaires d'Aix-Marseille.
31. OCDE, la concurrence fiscale dommageable: un problème mondial, édition Ocde, Paris, France, 2000.

Thalithan- almajallaat wad-dawriat al'ilmiah:

32. Dr. Rays Muhammad, mas'uoliat al'atibba' almadaniyah ean 'ifshaa' sirr almihnah fi daw' alqanun aljaza'ir, maqaal manshuor fi majallat jami'at dimashq lil'ulum aliqtisadiyah walqanuniah, almujallad 25, al'adad al'awwal, 2009 m.
33. Zahrah Hubo, at-taharrub ad-dariby ad-dawliyy, maqaal manshuor fi majalat jami'at dimashq lil'uluom aliqtisadiyah walqanuniah, almujalad 27, al'adad al'awal, suriya, 2011m.
34. Dr. Mahdaawy Abd alqaadir, alaaliaat alqanuniah limukafahat at-taharub ad-dareeby ad-dawly, majalat dafatir as-siyaasah walqanun, al'adad ath-thani 'ashar, aljaza'ir, 2015m.

35. Dr. Yusuf 'Odah Ghaanim, maqal bi'unwaan: as-sirriyah almasrifiah bayn al'ibqaa' wal'ilgha' (draasah fi falsafat as-sirriyah almasrifiah), majalat al'ulum aliqtisadiyah, al'eraq, al'adad 26, almujaallad as-saabi'e, li'am 2010m.

Rabi'an- ar-rasaa'il aljaami'eiah:

36. Eman Boqurwah, kayfiat tafaady alizdiwaaj ad-dareeby ad-dawly fi 'itar alittifaqiat aljaba'iyah ad-dawliyah (draasat halat alittifaqiah aljiba'iyah aljaza'iriah alfaransiah), muthakkirat majsteer fi almaliyah, jami'at skikdah, aljaza'ir, 2010 - 2009m.
37. Abdulrady Muhamad Hashim Abdallah , almas'uoliah almadaniah lil'atbbaa' fi alfiqh al'islaamy walqanuon alwad'ey, risalat dukturah, kuliyat alhuquq, jami'eat alqahirah, misr, 1994 m.
38. Lindah Qarmush, jarimat at-taharrub ad-dareeby fi at-tashri'e aljaza'iry, muthakkiratun linayl darajat almajstir, jami'at Muhamad Khayadr Biskrah, aljaza'ir, 2013 - 2014m.
39. Nadiah Bilurghi, tada'eat 'azmat mintaqat alyoru 'alaa ash-sharakah al'uoruomutawassitiah, risalat majstir, jami'at Muhamad Khayadr -Biskrah, kuliyat al'uluom aliqtisaadiyah waltijarah wa 'uluom at-tasyeer, aljaza'ir, 2013 - 2014m.

Khaamisan- alqawaaneen:

40. tabadul alma'elumat ad-daribiah fi at-tawjih al'urubby (107/2014) as-sadir fi (2014m). at-ta'elimat at-tanfithiah [raqm 1 li'am 2015m] min ajl iqtita'e daribat ad-dakhl wafqan li'ahkam qanuon daribat ad-dakhl [rqum 34 li'am 2014m].
41. qanuon alimtitah ad-dariby «alfatka».
42. qanuon albnuk al'urduniy [rqum 28 lisanat 2000m]
43. qanuon mukafahat ghasil al'amwal watamwil al'irhab [rqum 46 li'am 2007m]

Saadisan- almawaaqi'e al'ilikuruoniah:

44. <http://files.dlapiper.com/files/Uploads/Documents/FATCA-Alert.pdf>
45. <http://www.alarabiya.net/ar/aswaq/2014/07/25>
46. http://www.aleqt.com/2014/08/14/article_876519.html
47. <https://www.fxcm.com/ar/legal/fatca/>
48. <http://www.lesoir.be/671925/article/debats/chats/2014 - 10 - 05/11h02 - levee-du-secret-bancaire-outil-partiel-contre-fraude-fiscale>
49. <https://www.oecd.org/tax/transparency/technicalassistance/aeoi/whatisthemultilateralcompetentauthorityagreement.htm>
50. <http://www.swissinfo.ch>

The Impact of the USA Tax Compliance Act (FTCA) to Protect Banking Secrecy

Turki Mosleh Masalha

Law Programme - Buraimi University College

Buraimi - Oman

Abstract:

The restructuring of the global financial system as a result of the opening of financial markets and their ramifications led to a change in international relations, particularly in the fields of banking and finance due to the increase in international money transfers. This, in turn, led to an increase in risks resulting from financial crimes such as tax evasion, money laundering and sponsoring of terrorism. The need arose for the creation of new standards, mechanisms and frameworks of international cooperation to combat them. All this led to the emergence of international treaties for the exchange of information between countries and tax compliance legislation. This is added to tightening the screws on bank secrecy to prevent them from being a cover of or an obstacle to the transparency of information, and putting pressure on non-compliant countries and financial systems to force them to comply.

An example of FATCA tax compliance systems is the one issued in March 2010 by the United States Treasury to oblige all banks and countries around the world to apply it under US sanctions, which became effective as of the beginning of July 2014.

Keywords: Banking Secrecy, Money Laundering, Tax Evasion, Tax Compliance Legislation.